الحكيم يكشف عن انتشار مزارع المخدرات في محافظات عراقيّة

أشار زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم في كلمة له خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي للمجلس الأعلى في بغداد إلى أن تصاعد تجارة وتعاطي المخدرات في العراق قد وصل مرحلة خطيرة حتى وصل الامر الى اكتشاف الاجهزة الأمنية لحقول تزرع فيها المخدرات في محافظات البصرة وديالى وكركوك. وشدد على ان هذا الانتشار للمخدرات وتعاطيها أصبح يثير مخاوف كبيرة من تأثير هذه الظاهرة المدمرة في المجتمع. وأكد الحكيم ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة من خلال القوانين الخاصة بتجريم تجارة المخدرات وتعاطيها وتشريع قانون جديد لمكافحة المخدرات ينسجم مع طبيعة الظروف التي يشهدها البلاد والتطورات التي تعيشها في واقعها السياسي الحالي.

بغداد / متابعة المدى

وكانت القوات الأمنية العراقية قد اعتقلت في السابع من الشهر الماضي ٢٥ شخصا تابعين لجماعات تتخصص في ترويج وتهريب المخدرات الى العراق في محافظات بغداد والديوانية والأنبار والبصرة. وجرت عمليات الاعتقال خلال حملة أمنية أطلقت باسم "فجر بغداد" شارك فيها أكثر من ٤٠٠٠ عنصر أمن من تشكيلات أمنية مختلفة في وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني وجهاز المخابرات ومكتب القائد العام للقوات المسلحة بالإضافة إلى قوات حرس الحدود والشرطة النهرية.

وقال العقيد حكمت محمود المساري مدير الإعلام بوزارة الداخلية أن القوات الأمنية داهمت ٦٦ موقعا مفترضا للشبكات التي تمتهن تهريب المخدرات وترويجها داخل العراق. وأضاف "أغلب الجماعات التي تروج للمخدرات وتهربها إلى العراق. وبين المعتقلين ثلاثة أشخاص إيرانيو الجنسية دخلوا العراق بحجة السياحة وقاموا بإدخال مخدرات على شكل حبوب أسبرين او حقن طبية. وقد صادرت القوات العراقية ١٢١ ألف حبة مخدرة و٢٢ كلغم من المخدرات على شكل مسحوق أبيض في مناطق متفرقة من المحافظات المشمولة بالحملة.

ومطلع العام الحالي اتهم رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة إيران بالوقوف وراء دخول كميات كبيرة من المخدرات الى العراق لتهريبها الى دول مجاورة او الى محافظات عراقية اخرى عبر منافذ حدودية مائية وبرية بين البلدين. وقال علي غانم المالكي ان "ايران هي المصدر الرئيس لدخول كميات كبيرة من المخدرات الى العراق عبر البصرة من خلال تهريبها عبر بعض المنافذ النهرية والبرية لإيصالها الى الكويت والسعودية او الى محافظات عراقية اخرى".

وأوضح ان "عددا من الحدود المائية المشتركة بين البلدين في قضاءي الفاو وابو الخصيب تستغلها ايران في تهريب المخدرات بأنواعها". وتشهد البصرة في اوقات متفاوتة ضبط كميات من المخدرات والحبوب المخدرة في إطار ملاحقة عمليات التهريب من دول مجاورة الى دول اخرى عبر العراق حيث تحادد البصرة ثلاث دول بينها دولتان كبيرتان وهما السعودية وايران فضلا عن الكويت.

إعلان الأقاليم مع قرب الانسحاب الأميركي إجراء غير سليم

وأضاف الحكيم ان الشارع العراقي يتابع باهتمام كبير توجه مجلس محافظة صلاح الدين لتتحول الى اقليم على خلفية ما وصف بالاهمال والاقصاء وضعف الاهتمام بالمحافظة من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد.

وقال ان تشكيل الاقاليم والفيدرالية الادارية هو حق كفله الدستور العراقي لكل محافظة او اكثر ولكن يجب ان لا يتحول هذا الحق الدستوري الى اداة للابتزاز أو وسيلة لتمرير مشاريع شخصية او سياسية أو نخبوية ضيقة ولابد من تقييم الظروف الموضوعية والحساسيات والتوترات التي تشهدها الساحة العراقية وهي تستعد لخروج القوات الأميركية في نهاية هذا العام.

وتساءل الحكيم قائلا: هل ان توقيت تشكيل الاقليم في هذه المحافظة جاء منسجما مع هذه التعقيدات والحساسيات والظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق وهل ان التعدد القومي والمذهبي والسياسي في محافظة صلاح الدين منسجم مع هذه الخطوة؟.. واجاب قائلا: إن أيا منا اذا حاد عن هذا المبدأ واختار طريقا بمفرده ليتخذ قرارا مصيريا دون الرجوع الى شركائه واخوانه سيواجه العديد من الإخفاقات والتلكؤات والإشكاليات في مسار البناء والعملية السياسية.

وطالب مسؤولي ومواطني صلاح الدين بتجنب المواقف الانفعالية والارتجالية في هذا الموضوع ودراسة عملية تشكيل الاقليم دراسة مستفيضة للتأكد من ان هناك مصلحة لهم وللعراقيين جميعا في هذه الخطوة لتكون سببا بمزيد من الوحدة والتلاحم بين ابناء الشعب العراقي والتوجه الى الاعمار في محافظتهم وباقي المحافظات العراقية.

وعلى الصعيد نفسه وخلال اجتماع مع شيوخ ووجهاء محافظة الأنبار أمس علق نائب الرئيس العراقي على مطالب بعض المحافظات ورغبتها في التحول إلى اقاليم قائلاً "الدستور العراقي في نص مادته ١١٩ كفل لأي محافظة أن تتحول إلى إقليم ولا أحد كائناً من يكون يستطيع أن ينقض رغبة سكان تلك المحافظة إذا ما قرروا من خلال الاستفتاء الذهاب إلى هذا الخيار وعلى الجميع الالتزام بالدستور واحترام الشرعية".

وبعد أن استمع إلى الظروف الصعبة التي تواجه المحافظة في مختلف المجالات ولا سيما في الأمن والاقتصاد والخدمات وكيف أن السلطة المركزية تتحمل قسطاً كبيراً في عدم تحسين الأوضاع بسبب تجاوزاتها المستمرة على الصلاحيات الممنوحة للمحافظة وفق الدستور والقوانين النافذة أشار الى انه أنه يتفهم ملاحظاتهم وشكواهم موضحا أنه كان قد استمع إلى الملاحظات نفسها من محافظات الجنوب والفرات الأوسط وأكد أن المشكلة عامة وينبغي أن يساهم الجميع في إصلاح وتصويب إدارة الدولة. وقال "لا أعتقد أن تحول محافظة إلى إقليم – وهو مبدأ كفله الدستور في مادته الأولى– سيهدد وحدة العراق وهي أمانة في أعناقنا جميعاً، لكن الذي يهدد وحدة العراق حتى لو لم تتحول المحافظات إلى أقاليم هي ظاهرة عدم الاستقرار الناشئة عن التمييز بين العراقيين وشيوع الظلم وتفشي الفساد وسوء الإدارة وهنا يكمن الخطر وهذه هي العناصر التي تزعزع ولاء المواطن لوطنه وتدفعه مجبراً للبحث عن خيارات أخرى قد توفر له فرصة حياة أفضل والذين يحرصون على وحدة العراق عليهم أن يبرهنوا على ذلك فعلاً لا قولاً".

وبعد أن أكد الوفد رغبة المحافظة جدياً في دراسة خيار التحول إلى إقليم أجاب الهاشمي قائلاً "من حقكم أن تختاروا مستقبلكم الإداري في إطار موحد بمحض إرادتكم الحرة لكن عليكم أن تتفقوا أولاً وعليكم ثانياً أن توفروا لهذا الخيار جميع مستلزمات النجاح في ظل ولادة طبيعية موفقة".

وكانت محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى والموصل و كركوك قد طالبت الحكومة امس في ختام اجتماعها مع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بإعادة النظر بمسألة اجتثاث التدريسيين في الجامعات وأن يكون الدستور هو الفيصل عند حدوث أي تقاطع وعدم تجاهل الحكومة أهمية الإدارة الذاتية للمحافظات.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية لصلاح الدين ناجح الميزان في مؤتمر صحافي إن "وجود احتلال بنيوي خطير بالعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية" مشددا على ضرورة "إيضاح الكثير من المعوقات التي تعتري العملية السياسية وتضعف من الوحدة يمكن في عدم تنفيذ الدستور كاملا".

ودعا لإعادة النظر بمسألة اجتثاث التدريسيين في الجامعات والالتزام وفق ما جاء باتفاق أربيل فضلا عن إعادة النظر أيضا بقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨. وأكد أهمية التنسيق والتشاور والتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وان تمنح المحافظات غير المنتظمة بالإقليم قوة مضاعفة بدلا من محاولات فرض النظام المركزي الحاكم.

تناقض تصريحات القادة الأمنيين حول القدرة لتحقيق الأمن

وحول الوضع الأمني في البلاد أشار الحكيم إلى أن الشارع العراقي يتابع بقلق واستغراب تضارب تصريحات القادة الأمنيين بخصوص حجم الاستعدادات الأمنية والعسكرية مع قرب خروج القوات الاميركية من البلاد حيث تفاجأ الجميع بحديث بعض هؤلاء القادة بأن المجال الجوي العراقي سيبقى مكشوفا مع خروج القوات الأميركية فيما نفى آخرون هذا الامر وقالوا ان العراق لديه الاستعداد لتحقيق الأمن للمواطنين.

واشار الى ان هذا الموضوع الحساس يمثل قضية مصيرية وحساسة يرتبط بأمن دولة وشعب بأكمله وهي ليست قضية شخصية او سياسية تعود لهذا المسؤول او ذاك ومن حق ابناء الشعب ان يتعرف على الحجم الواقعي للقدرات الأمنية وإمكاناتها في مواجهة التحديات الأمنية التي تستهدف البلاد.

وأضاف ان السؤال الآن مع قرب الانسحاب الاميركي هو عن الحلول والمعالجات المطلوب تحقيقها من قبل العراقيين انفسهم بالاعتماد على انفسهم او بالاستعانة بالغير من اجل تحقيق الأمن وتعزيز السيادة وتوفير الفرص الملائمة لمزيد من الاستقرار في البلاد.

وأكد ضرورة توحيد الرؤى الأمنية بين المسؤولين في المؤسسات الأمنية في مثل هذه الموضوعات الحساسة والشائكة حتى لا يرتبك الشارع العراقي بالاستماع الى تقييمات متضاربة "فهذا يقول لدينا القدرة على تحقيق الأمن وذاك يقول ليس لنا القدرة ذلك ويبقى المواطن حائرا أيا من التقييمات يأخذ بها وهل لدينا القدرة الكافية أم لا".

وشدد على ضرورة ان تكون المؤسسات الأمنية ذات مهنية عالية حتى لا تسلب منها منجزاتها وقال "ان البعث الصدامي ولّى الى مزبلة التاريخ دون رجعة ولا تسامح مع الخلايا السرطانية التي يجب اقتلاعها مهما كانت في بدايتها ولكن علينا ان لا نتعامل ببساطة مع هذه الخلايا ونقدم لها دعاية مجانية من خلال مواقف لم يحسب لها الحساب الكافي فنحن نطالب بسياسة أمنية مؤسسية مبنية على فكر استخباري حقيقي وسياسة أمنية تخضع الواقع الأمني الى عمل مهني محترف تقلل من خلاله نسبة الخطأ الى حد بعيد.. سياسة أمنية لا تعتمد على الجهد العسكري والاستخباري فحسب وانما تركز على الجهد التثقيفي والتعبوي والتوجيهي بشكل كبير.. سياسة أمنية لا تقتصر على اصدار اوامر الاعتقال وانما تستخدم التأثير النفسي المترتب على مثل هذه المواقف و ردود الافعال المحتملة لأولئك المشمولين بعمليات الاعتقال حتى نخرج بحصيلة نضمن من خلالها السيطرة الكاملة على واقعنا الأمني ونحافظ على نظامنا السياسي ونقف وقفة حقيقية أمام الصداميين وأمام كل من يريد ان ينال ويستهدف تجربتنا العراقية".

دولة القانون: الاميركان ملتزمون بحماية الديمقراطية العراقية

بغداد / المدى

اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان الالتزام الامريكي بحماية الديمقراطية في العراق التزام ثابت لاشك فيه .

وبين البياتي في تصريح خص به مراسل وكالة خبر للانباء (واخ): ان انسحاب القوات الامريكية مبدأ لا تنازل عنه اما تجمع القوات الامريكية على حدود العراق هذا شيء يعود لها . مشيرا" الى ان الالتزام الامريكي بدعم الديمقراطية هو دعم للنظام الحالي والدعم ليس بالضرورة ان يكون عسكري وانما قد يكون اقتصادي او سياسي .

الى ذلك ابدى عضو لجنة الامن والدفاع حامد المطلك ارتياحه لجاهزية القوات العراقية في تدريب نفسها وفي اعداد منتسبيها للقيام بالواجات الامنية المطلوبة بعد الانسحاب الامريكي نهاية عام ٢٠١١.

وقال المطلك في تصريح خص به وكالة كل العراق إننا" كلجنة الامن والدفاع وبالرغم من عدم اطلاعنا على الخطط الامنية بعد الانسحاب الامريكي من العراق لكننا نعلم بأمكانية بلدنا بالكفاءات الامنية والكفاءات المهنية في صفوف الجيش والشرطة".

واوضح المطلك اننا" كلجنة امن ودفاع قلنا في وقت سابق اننا لا نحتاج الا لتوافق بين الكتل السياسية ورسم منهج حكومي ومنهج سياسي مستقبلي في الادارة تشترك فيه جميع الكتل السياسية وجميع اطياف الشعب العراقي بشكل متوازن لكي يتم بناء القوات المسلحة العراقية وبالتالي سيتم بناء العراق ككل".

واكد ان" لجنة الامن والدفاع تعلم ان الجيش العراقي يمتلك من الكفاءة والقدرة ما نستطيع ان ندرب ليس الجيش العراقي لوحده وانما ندرب جيوش دول اخرى"، مشيرا الى ان" الذي يعيق كل هذه الامور هو التهميش والاقصاء وعدم اتخاذ مبدأ التوازن".

يذكر أن نهاية هذا العام ستشهد انسحاب القوات الامريكية بحسب الاتفاقية الامنية التي أبرمتها الحكومة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ وتنص تلك الاتفاقية على وجوب سحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي٢٠١١.

وبشأن بقاء المدربين والخبراء الاجانب في العراق اجاب المطلك ان" بقاء المدربين او الخبراء يجب ان يتم بأرادة عراقية ووفق القانون العراقية والقانون الدولي المتعارف عليه في الاتفاقات الدولية ووفق نوع السلاح والحاجة اليه".

وكان الرئيس الامريكي باراك اوباما قد اعلن الجمعة ان القوات الامريكية ستنسحب من العراق في نهاية هذا العام واجرى اتصالا مع رئيس الحكومة نوري المالكي غير انهما لم يشيرا الى قضية بقاء مدربين امريكيين كان العراق قد رفض الشرط الامريكي بمنحهم الحصانة.

التيار الصدري يدعو إلى تطهير الأجهزة الأمنية والالتزام بالاجتثاث

بغداد / المدى

دعت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الخميس، إلى تطهير المنظومة الأمنية من العناصر السيئة التي زرعت من قبل القوات الأميركية، مطالبا بتشكيل لجان متخصصة لمتابعة موضوع سرقة الآثار.

وقال عضو الكتلة حاكم الزاملي في مؤتمر صحافي عقد، في مبنى البرلمان نيوز"، إن "كتلة الأحرار ستدعم القوات والمؤسسات الأمنية من أجل القيام بواجباتها"، داعيا إلى "تطهير المنظومة الأمنية من العناصر السيئة التي زرعت من قبل قوات الاحتلال الأميركي".

وأكد الرئيس الأميركي بارك أوباما، في ٢١ تشرين الأول الماضي، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، فيما شدد على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، كما أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ٢٧ تشرين الأول الماضي، أن العراق قادر على إدارة الملف الأمني، مشددا القول "سنثبت ذلك للعالم".

وأكد الزاملي على ضرورة "متابعة الآثار السلبية التي تركها الاحتلال منها موضوع سرقة الآثار العراقية"، مطالبا "بتشكيل لجان متخصصة لمتابعة موضوع سرقة الآثار".

يذكر أن الآثار العراقية تعرضت لأوسع عملية نهب عام ٢٠٠٣ عقب الحرب الأميركية على العراق، ما أدى إلى اختفاء الآلاف من القطع الأثرية التي لا تقدر بثمن من المتحف الوطني بالعاصمة بغداد ومن مواقع أخرى في المحافظات العراقية.

وأعلنت وزارة السياحة والآثار في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩ لـ"السومرية نيوز" أن العراق استعاد أكثر من ٢٥ ألف قطعة أثرية كانت قد سرقت من المتاحف والمواقع الأثرية في عموم البلاد بعد عام ٢٠٠٣، منها ٧ آلاف من أصل ١٥ ألف قطعة سرقت من المتحف الوطني، و١٨ ألف قطعة سرقت من المواقع الأثرية في عموم العراق.

من جهة اخرى أكد الزاملي إن "مطالبة بعض ممثلي المحافظات بالتريث في تطبيق قانون المساءلة والعدالة أو إيقاف أوامر الاجتثاث غير دستورية"، داعياً الحكومة إلى عدم الاستجابة لها.

و أوضح الزاملي أن "الاستجابة لتلك المطالب سيفتح الباب أمام مطالبات أخرى، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى إضعاف الحكومة"، مشدداً في الوقت نفسه على "ضرورة أن تكون حازمة في تطبيق القانون على الجميع".

وكانت محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى والموصل كركوك طالبت، أمس الأول الأربعاء (٢٠١١/١١/٢)، في البيان الختامي لاجتماعها مع رئيس البرلمان أسامة النجيفي، بإعادة النظر في مسألة اجتثاث التدريسيين في الجامعات، وفيما شددت على ضرورة أن يكون الدستور هو الفيصل عند حدوث أي تقاطع، حذرت من تجاهل الحكومة أهمية الإدارة الذاتية للمحافظات.

ولفت الزاملي إلى أن "رضوخ الحكومة لمطالب محافظة الأنبار الخاصة بإطلاق سراح مرتكبي جريمة النخيب ونقلهم إلى المحافظة أعطت مبرراً لهذه المساومات".

وكانت مجموعة مسلحة اختطفت، في ١٢ أيلول ٢٠١١، حافلة يقدر عدد ركابها بأكثر من ٣٠ شخصاً بينهم ٢٢ رجلاً، فضلاً عن عدد من النساء والأطفال في منطقة الوادي القذر (٧٠ كم جنوب قضاء النخيب)، جنوب غرب الرمادي في محافظة الأنبار، وعثرت قوة أمنية بعدها على جثث ٢٢ منهم قتلوا رمياً بالرصاص، غالبيتهم من مدينة كربلاء، واثنان منهم من مدينة الفلوجة في الأنبار.

وأكد الزاملي أن "عدم تطبيق القانون سيعطي فرصة لعودة البعث خصوصاً مع اكتشاف خلايا كبيرة منه تهدد الشعب العراقي"، مشيراً إلى أن "البعث قام بممارسات خطرة، ويجب أن ينفذ قانون المساءلة والعدالة بصورة حقيقية".

وشهدت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات، في الـ ٢٣ تشرين الأول الماضي، حملات اعتقال ضد العشرات من أعضاء حزب البعث المنحل والجيش العراقي السابق بعد ورود أسمائهم من وزارة الداخلية، وهي صلاح الدين وديالى والديوانية وواسط ونينوى والبصرة وكركوك.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أعلن، في ٢٦ من تشرين الأول الماضي، عن تأييده لإجراءات وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب بتطبيق قانون المساءلة والعدالة بحق التدريسيين، وفي حين دعاه إلى الاستمرار في تلك الإجراءات، طالب باجتثاث المزيد من جميع مفاصل الدولة.